

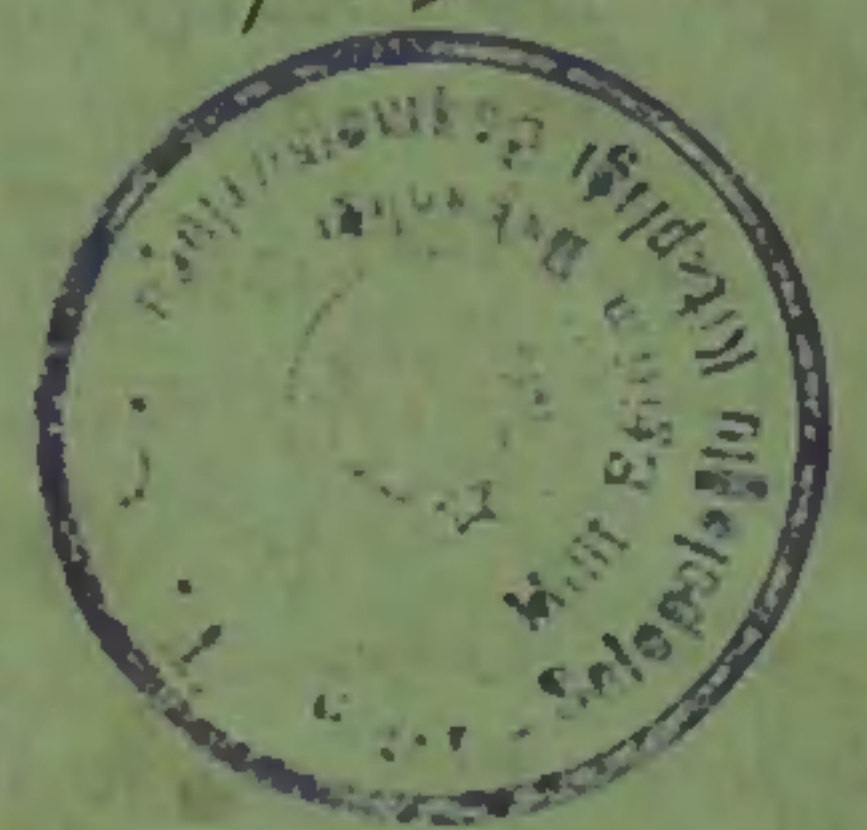


2101

الكلمة  
في  
ع

3101

١٤٩٨









الاستعمال **قوله** يجوز ان تصاف بالجنس بالوحدة لقائل ان يقول ليس المراد من التامها  
 مطلق الوحدة الشاملة للجنسية والنوعية بل المراد الوحدة الشخصية واللام في مثل  
 عبده عن الكلمة لكونه واحدا بالنوع لانه مركب من اسمين بل لم يخرج نحو ضرب  
 زيد لكونه واحدا بالجنس لكونه مركبا من اسم وفعل والاسم بطبيعة واداه  
 اريد الوحدة الشخصية عاد للصفات ولذا قيل هذا الجواب الزائف لتحقيق وجوب  
 تحقيق ان المراد بالوحدة الشخصية الكلية فلا منافاة اذ المراد بجنس الكلمة الوا  
 حدة فلا يصدق على المركب من كلمتين وانما تصدق على كلمة بانفرادها وان شئت  
 زيادة توضيح فاحمل الام الواحد بالشخص على الجنس والاستفراق فحمل الاستفراق  
**قوله** ويمكن جعلها العدد الثاني التقديرين باه رادة الكلمة المذكورة على السنة  
 النخلة وهي الكلمة العربية التي لا يجت النخلة الا عن احوالها وهي حصة من مطلق  
 الكلمة المعروفة بالتعريف المذكور لانها ملة للكلمة الفارسية واليونانية وغيرها  
 من الاسن اذ الكل وضع لمعنى مفرد وانما صعد بالاعمال ان اذبه على التعريف  
 ح انه تعريف بالاسم وان امكن دفعه بانه جائز عند القدماء او بان المراد اللفظ  
 اللفظ العربي فانه ما ورد عليه الاعلام من انه لا مانع للعدد منها **قوله** اذ ليس  
 من مقولة الحرف والصوت اصلا قال بغيرهم لا ادرى من اى مقوله هو وقال  
 الفاضل العصم ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة محكما جسا او ه  
 عرضا وتارة يكون مقولة الصوت اذ ارجع الفخيم الى الصوت فقول ليس من مقولة  
 الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظه فانه حفي على غيري حتى قال بعض  
 الفضلاء لا ادرى من اى مقوله هو فقلت قولي بغيره وقال صاحب الامتحان  
 ان الضميمة المستمرة ليست بالفاظ وكلمات حقيقة انما هي في كلام من حيث تقع  
 محكوما عليها ومؤكدة ومطوفا عليها ونحوها فيجب خروجها عن تعريف كما يجب خروج  
 زيد الشجاع عن تعريف الاس ونظيرها الجمل الواقعة مستند اليها في نحو زيد قائم جملة  
 اسمية فانها في حكم الكلمات وتا ويلها الا هي في التحقيق ان الكلمات المستمرة فاعلمها  
 وانه يصيغها عليها بلا فاعل لفظي اصلا وانما حكم بوجوده واستياد حفظ القاعدة  
 ثم من الحمل فعل وشبهه لا بل هما من فاعل لفظي كما حكموا على عمر العدل على السامة  
 بالعلمية

منهم الام  
 البر كوى في الا  
 متجان حيث قال  
 ولا ينع  
 اه  
 مه  
 ع  
 في جارية  
 على اليك  
 مية

بالعلمية كيف والاست - هو لا يقتضيه تحت شئ او جوفه والاصوات اعراض  
 غير قارة لا تصور لها تحت ولا جوف قطرها ان مراد من قال ان المستكن ليس من  
 مقولة الحرف والصوت انه ليس بوجوده اصلا بل يتبادر محض انما خصه بالذكر  
 اذ لا احتمال لغيره وهذا ظاهر جدا وكفى قد خفي على بعض فطن انه من مقولة اخرى  
 فقال لا ادرى من اى مقوله هو وعلى بعض فقال هو ليس من مقولة معينة  
 الاخر ما قاله الفاضل ثم قال وهذا صحيح وغرو ربما هو غلط فاحش او النخلة معلوا  
 المستكن خبر اسم الكلام وفاعلا ومفعولا لغير ذلك وما ذكره من واجب يمكن  
 انما هو مدلول ذلك الامر الاعتباري والمستكن الحكمي وقد اعترف بجيت قال  
 اذ ارجع الضميمة الى الصوت ولم يجعل النخلة الامور الخارجية خبر من الكلام ولا قائمة  
 مقام اللفظ وهذا قرينة بلا مشية وتخصيص كلام الافاضل في الامتحان انه ليس من  
 اعيان الموجودات كالاصوات وغيرها حتى يكون من المقولات النقصية  
 اليها بل هو من الامور الاعتبارية الموضوعة كاتيات اغوال وانما اعتبر النخلة فقط  
 لقاعدتهم كالعديل والعلمية التقديرين في علم واسامة واقول في بحث من وجوه  
 امتا ولا فلان ما ذكره صحيح في ان معتبره هم النخلة الموضوعة لتلك القواعد بعد نزول  
 القران الكريم لغيرهم وذلك قطع البطلان اذ قد اعتبر العرب وعطفوا عليه تارة  
 مع تاكيد بمتفصل وتارة بدونه من لدن اسمعيل عليه السلام ولو سلم ان منهم  
 من يعرف تلك القواعد بحسب السيف فقد اعني من لا يعرفها منهم قطعا  
 وايضا كيف يتصور الاعتبار كحفظ القواعد في كلام الجيد للتعامل واما ثانيا  
 فلان ما ذكره من الارتباط بصيغها من غير احتياج الى الضميمة المستمرة انما يتم  
 في الافعال الموضوعة للشيء الى فواعلها معينة في التحقيق لاني سائر المشتقات  
 او النسبة التي وقعت جزا من مفرداتها انما هي الى الذات لا الى فاعلها ايضا لا الى  
 خصوصية السند اليه المعين وكيف يرتبط الضارب بنفسه بكونه اعم منه ومتملا  
 لغيره بحسب الوضع بل هي بذاتها لا تقتضي الارتباط بشئ تها ولذا قد يقلب عليها  
 جانب الذات فتجعل مستندا اليها وقد يقلب جانب الصفة فتجعل مستندا  
 كما صرحوا واما ثالثا فلان ذلك الفاضل العصم لا ينكر اعتبار الضميمة تحت تلك



الكلمات كيف وهو انكار ما نواته في كتب النحاة ويدل على انبائه اياه قوله اذا رجع الضمير  
الى الصوت ولا يجعل الامور الخارجية جزءا من الكلام كيف ولا يؤولهم العوام فياخذ  
لم يوجد بعدا ويتبع في جميع الايام والمنا يقول ان ذلك المعنى المنزلة للفظ  
ليس من الامور الاعتبارية المحضة ولا من معقول معينة من الماهيات انما هو معنى  
معقول هو جزء من الكلام العقلي المنقسم الى القضية المعقولة والى الالف المعقولة  
وذلك الكلام المعقول هو الكلام النفس عند جملة الالف عشرة وذلك المعنى يكون  
معنى معقولا اعتبره العرب جزء من الكلام العقلي واجره واعليه احكام اللفظ  
مثل التاكيد والعطف عليه ثم النحاة انقسموا انهم واجره عليه احكام اللفظ  
من البناء والاعراب ولما كان الموجود في الالفان يحين للموجود في الخارج في التحقيق  
والاختلاف بالموجودين اعني الخارج والذهن والالفان المختصة بها صرح قول الفاضل  
تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا الى غير ذلك وان اردت زيادة تحقيق فاعلم  
انك اذا قلت زيد قائم فذلك ثلث معان معقولة كلها اجزاء للفظية وهي  
الموضوع والمحمول والنسبة التي هي الاتحاد لكن الموضوع في هذه القضية والى الالف  
مالم يمتد مرتين مرة في ابتداء الكلام ومرة عند ملائمة المحمول معه وذلك المحفوظ في المرة  
الثانية هو رابطة القضية المعقولة لانه يربط المحمول الالف بذلك الموضوع المعين ولذا  
جعلوا اللفظ الدال عليه رابطة القضية المعقولة في مثل قول زيد هو ان  
يجمع هو ان ان عبارة عن المحمول المرتبط قطعا بالالف في تلك الكلمات مملوطة  
اخر سواها اعتبروا رابطة الكلام العقلي التي هي الموضوع المحفوظ في ضمن ملائمة الاتحاد  
قائمة مقام ملفوظ اخر وادعوا انها مذكورة بذكر المحمول تعالى ثم اجروا عليه احكام  
اللفظية حتى اذا قصدوا العطف الدو بما يدل عليه وذلك المعنى من حيث الوجود  
الذهني صورة عليه جزء من القضية المعقولة حقيقة ومن القضية المعقولة  
ادعاء واعتبارا ومن حيث الوجود الخارجي اعني خارج الذهن عين المرجع واجبا  
او ممكنا نعم كون ذلك المعنى بمنزلة الملفوظ وكونه تحت تلك الكلمات بمحض هو  
الاعتبار لكن الكلام بانه قد يكون واجبا او ممكنا انما هو في نفس ذلك المعنى  
لا في كونه بمنزلة الملفوظ ولا في كونه جزءا فافق مع الفاضل العظمى بهذا المعنى

التحقيق ان دفع ما او رده على أصل المعقول بان الضمير المرجع الى الموضوع كيف  
يكون رابطة الالف على النسبة كما لا يخفى **قوله** لانه يتلفظ به الالف في بعض  
الاحيان وان لم يتلفظ به في هذا التركيب الذي حذف هو فيه فان قلت  
لا شبهة ان ما حذفه لكس مثلا في كلامه ما يخرج من فم من لم يلفظ به لكان صوتا  
موجودا في زمانه فلا يكون عين اللفظ الذي تلفظ به شخص اخر بعد زمانه  
او قبله قلت عامل النحاة نوع ذلك اللفظ معاملة الشخص الواحد ولم يعتبروا  
المفاصلة باعتبار الحال والازمان ولهذا صدق تعريف اللفظ بما يتلفظ به الالف  
لان على كل كلمة الملازمة والحين والى الالف اللفظ الخارج عن اقوال الملازمة ليست  
عين اللفظ الخارج عن اقوال الانسان بل هي الالف التي ان تقول جميع  
ذلك مبنى على حذف المضاف في تعريف اللفظ اي ما يتلفظ به نوعه  
الانسان فلا اشكال ولهذا قال بعض المحققين ان السمع المكتوب للموضوع  
بازاء الالف اللفظية المخصوصة من قبيل الاعلام الجسمي في التحقيق وان اشهر  
انها من قبيل اعلام الاشخاص **قوله** خارجة عن اللفظ لانه لا يكون ان رأت  
الاخرى كلمات حقيقة بل هي افعال تخصيص شئ بشئ الخ تخصيص بها بمعنى  
التعيين لا بمعنى القصر لان السمع الاول عبارة عن الموضوع لا محال فان كان  
بمعنى جعل الموضوع خاصا بالموضوع له على ان يكون البناء داخل على المقصود  
عليه يخرج وضع الالف للتركيب وان كان بمعنى جعل الموضوع له خاصا بالموضوع  
او بمعنى جعل الموضوع متمازا عما سواه بالموضوع له على ان يكون البناء داخل  
على المقصود يخرج وضع الالف المترادفة بخلاف ما اذا كان بمعنى التعيين  
لان الكل معين لمعنى فيقولون تعيين شئ شئ من موضوع صرف الالف فانه  
ان لم يكن ان يكون تعيينا بازاء شئ او لم يدر عرض من الاعراض وقوله شئ اي بازاء  
شئ يخرج وضع تلك الحروف لغرض التركيب **قوله** قيل يخرج عنه وضع الحروف  
التي بصيغة الترميز لان الاطلاق ان اطلق يخرج عنه وضع جميع الكلمات  
حيث لا يعرف معانيها اذا اطلقت عند غير العالم بالموضع فلا وجه لتخصيص السؤل  
بوضع الحروف وان قيد بالصحيح عرفا فلا يخرج وضع الحروف ايضا



Don

2

فوقه في الاثر انما هو منقول  
بغيره وانما وصفه بغيره  
كان في جميع الاثر وكونه  
دفع الاستيعاب الى وجهه  
بصلة القول ان يكون  
منه يكون المعنى ان يكون  
واحدة في الغيب حال كون  
ذلك الغيب متبينا فيه  
في فية الاثر



الافراد وتخرج به كما يصح به **قوله** ونسبة ان اللفظ الموضوع باراء افظ اخر  
 كان مفردا او مركبا خارج بقية معنى لا بقيد الافراد ويؤيده قوله فكيف يصدق  
 عليه ان اللفظ وضع لمعنى او انظر ان يقول فكيف يصدق عليه التعريف  
**قوله** قلنا المعنى ما يتعلق به القصد يعني لاننا لا يصدق عليه انه لفظ وضع لمعنى  
 وانما لا يصدق عليه لولم يكن ذلك اللفظ الموضوع له معنى ايضا وهو متعلق بالمعنى  
 ما يتعلق به القصد المعهود به اي القصد شيء ولما كان اللفظ مقصودا باللفظ  
 للموضوع باراء كان معنى بهذا المعنى لان ذلك الشيء المعنى للمعنى شيء عام من ان يكون  
 لفظا او غيره فلا يخرج ما اوردوه الفصل من ان المتعلق عام من الشيء ولا يلزم من  
 كون الاعم اعم من اللفظ كوالاخص اعم منه ايضا والالكان الانسان الاخص  
 من الحيوان الاعم من العنصر اعم من العنصر ايضا وهو بدعي على ان طرح لصلحية  
 السند بسند يده وهو خارج على قانون الوجبة **قوله** فان قلت قد وضع بعض  
 الكلمات المفردة الى هذا السؤال ايضا فنقص تعريف الكلمة بعدم صدق بعض  
 افراد المعرف وهو وارد على التعريف ايضا وناس من قيد الافراد الا ان يكون بحد ذاته  
 الجواب ان يتبع عن الايراد المتقدم يعني كما اندرج الالفاظ في بقية الافراد  
 يخرج عن تعريف الكلمات الموضوعات باراء الالفاظ مركبة على احتمال الرجوع اليها  
 كون قوله مفردا صفة للمعنى وذلك لان تلك الالفاظ لما كانت مركبة امتنع  
 ان تكون مفردة لان الافراد والتكريب متقابلان فلا يجتمعان في شيء واحد وخص  
 السؤال بالكلمات الموضوعات باراء معان مركبة كالانسان الموضوع باراء الحيوان  
 الناطق لان التكريب اما بمعنى دلالة جزء لفظ على جزءه واما بمعنى دلالة جزء على  
 جزء معناه وكل من المعنيين واضح الانتفاء عن مثل الحيوان الناطق اما انتفاء  
 الثاني فلانه ليس بلفظ اصلا حتى يدل جزءه على جزء معناه واما انتفاء الاول فلان  
 افراد لفظ الان من الهزة والنون والسين مثلا لم يندرج منها على جزء بحد ذاته  
 الكلمات الموضوعات باراء الالفاظ مركبة فانها وان انتفعا عنها التكريب بالمعنى الاول  
 لكن لم يتف عنهما التركيب بالمعنى الثاني فلذا قلنا السؤال ناسي عن قيد الافراد  
 بحد ذاته تعميم المعنى من اللفظ فلا يخرج عليه انه لا وجه لاياد هذا السؤال ههنا

على الالفاظ  
 والراجح الخ  
 ان الاحتمال  
 الراجح عندنا  
 كما استفاد من تقدم  
 هذا الاحتمال والمرجح  
 ظهور كونه لفظا  
 بحد ذاته وان كان  
 كونه وصفاف  
 حقيقة اللفظ  
 مرجح لا يوجب  
 كونه  
 لفظا

ولا انحصارية الكلمات الموضوعات لالفاظ مركبة لتوجيه الكلمات الموضوعات باراء  
 معان مركبة ايضا **قوله** قلنا هذه الالفاظ الى يعني لاننا ان تلك الكلمات لا تكون  
 لفظا موضوعا لغنى مفردا كيف والبناء من التعريف كون ذلك المعنى مفردا  
 بالقياس الى لفظ الموضوع باراء وذلك اللفظ للمركبة كذلك فان الخبر والجملة  
 مثلا موضوعان لقولنا نريد قائم هذا القول وان كان مركبا بالقياس الى معناه  
 الذي هو قائم زيد الا انه مفرد بالقياس الى لفظ الجملة والخبر الموصوفين باراء  
 فانه بالقياس اليهما معنى والمعنى المركب هو ما يدل خبر لفظه على خبره وشئ من  
 اجزائها لا يدل على خبر ذلك القول فيكون مفردا بالقياس الى اللفظ  
 فيه تقابل الافراد والتكريب لان المتقابلين لا يجتمعان في شيء واحد من جهة واحدة  
 لا انما لا يجتمعان في شيء واحد اصلا الا يري ان الالبوة والبنوة متقابلان لا يجتمعان  
 في واحد بالنسبة الى شخص واحد كنهما يجتمعان لاقية بالقياس الى شخصين لان  
 الشخص الواحد يكون ابا بالقياس الى زيد وابنا بالقياس الى عمر في زمان  
 واحد فيجوز اجتماع الافراد والتكريب في القول المذكور بالقياس الى شخصين  
 احدهما لفظ الموضوع باراء والاخر معناه واعلم ان قوله هذا اللفظ الى مبتدأ خبره  
 مخدوف وتقدير الكلام هذه الالفاظ وان كانت مركبة بالقياس الى معانيها لا تكون  
 الكلمات الموضوعات باراء لكونها مفردة بالقياس الى الالفاظ الموضوعات باراء  
 رها ونظيره قولهم زيد وان كان كذلك تجيل يعني زيد وان كان محمدا تجيل لا ينظر  
 الى الفقيه وانما ينظر اليه لولم يكون تجيلا الا انه تجيل **قوله** وقد اوجب عن الاشكالين  
 معناه هذا صاحب المتوسط وحاصله الاستدلال ان هناك لفظ موضوع باراء  
 لفظ اخر مفردا او مركب بل جميع الالفاظ الموضوعات باراء معان خبرية كالحرف  
 والاعلام او كلية كغيرها لفظ الخبر والجملة وغيرهما موضوع باراء معنى على تقديره  
 الالفاظ مخصوصة مفردة او مركبة ومن البين ان المعنى الكلي الاعم لا يكون عين  
 افراده والالكان الجزئي كليا وهو بطل **قوله** ولا يخفى ان هذا الحكم اي الحكم الكلي ان هناك  
 لفظ موضوع الى كما يدل على كونه وقوع النكرة في سياق النفي منقوض اي بطل اذا نقص  
 كثير لما يستعمل في معنى الا بطل كما في نقض العهد والتبرع عن السند بالحكم لاجل ان



لا نفع ذكره على سبيل القطع ولا كان ذلك الحكم الكلي مستلزما وبالمنع كان  
 ابطا له مفيدا وذلك ان يحمل الكلام على اثبات المقدمة المنة بطلان ذلك  
 الحكم الكلي **قوله** بانثال الضمائر الرجعة الى الفاظ مخصوصة اي بالضمائر  
 الرجعة اليها وانما لا كان في قولنا نصر هو فعل ماض وللر او بانثال الاسم  
 للوصول الذي اراد به لفظ مفرد او مركب كافي قولي الذي قلت هو  
 كلام كذا واسماء حروف التهيي واسماء السور والكف وكذا جميع اسماء  
 الاجناس للعرفه بلام العهد الخارج لما صرح به الشرف قدس سره في  
 حاشية شرح التلخيص من ان لامة لامة العهد وصنعها كذا المفعول  
 من افرادها وليس الاشياء والمثرب الى لفظ معين من هذا القبيل  
 لانها موضوعه لمبصرات فاستعملها في غير سبيل المجاز والكلام في المعنى  
 الموضوع له **قوله** فان الوضع فيها وان كان عاما لمصر حواكيا وضع الضمائر  
 والموصولات واسماء الاشياء واحرف من قبل الوضع العلم للموضوع  
 له احصا للمعنيين وعموم الوضع لا يستلزم عموم الموضوع لان عموم الموضوع له  
 ان يكون اللفظ موضوعا باراد مفهوما كلى وعموم الوضع ان يكون التاملا  
 حظه للموضوع حين الوضع كليا فيجوز ان يوضع لفظ بآية مفيدة بملاحظة  
 بامر كلى كوضع لفظ هذا لكل فرد من افراد المبصر بواسطة ملاحظة مفهوما  
 كلى هو مفهوم المبصر **قوله** البوابة ما لا يدل جزء لفظ على جزء معناه  
 صدق المعنى الكلى لا يتوقف على تحقق شئ من القيود الواقعة في حيزه  
 فيصدق تعريف المفرد بهذا المعنى على اربعة انواع الاول ما يكون للفظ  
 ولا يكون لنفسه جزء فضلا عن جزء لفظ على جزئه كما اذا اطلق النقطه المعرفه بلام  
 العهد الخارج على النقطه المعينه او وضع لفظ ذوا جزاء باراد ومن هذا القبيل  
 اسم الجلال على القول بعلمية الثاني ما يكون له جزء ولا يكون للفظ جزء كما اذا  
 سمي شخص بحرف واحد فان شخص الانسان عباره عن الحيوان الناطق  
 مع شخص المعين والثالث ما لا يكون شئ منه جزءا كما اذا سمي  
 النقطه المعينه بحرف واحد والرابع ما يكون لكل منهما جزء ولا يكون شئ  
 من

اي مع بعض الكلمات  
 الموضوعه باراد  
 الفاظ خارج  
 عن التعريف بقيد  
 الف

لا يخفى على ان  
 لفظ النقطه مفرد  
 عن الام موضوع باراد  
 مفهوم كلى في جزئين  
 وهو نهاية الخط ومع لامة  
 العهد موضوع باراد  
 بسيط من افراد ذلك  
 المفهوم وهذا قبيح  
 النقطه بكونه مقرا  
 بلام العهد الخارج  
 تارة

من اجزاء اللفظ دلالة على شئ من اجزاء المدلول كافي زيد الموضوع للشخص  
 الانسانى وابقى هناك قسم خاص من المفرد وهو ما يكون لكل منهما  
 جزء ويكون لبعض افراد اللفظ دلالة على جزء المعنى معناه ولا يكون ذلك  
 الدلالة مقصودة كما اذا سمي شخص بالحيوان الناطق او بالملك الناطق  
 او بحيوان الجبن او بناطق اليمن وامثاله وهذا القسم خارج عن تعريف  
 الشايع داخل في المركب المقابل له والاصواب العكس فلهذا اخذ  
 اهل المعقول القصد والارادة في تعريف المفرد والمركب حيث عرفوها  
 بما يروا بآية ومن لفظه دلالة على جزئه وما ليس كذلك ويجوز تقاير  
 الاصطلاحين بين اهل المعقول واهل المنقول كما يكون هذا القسم  
 مفردا عند اهل المعقول ومركبا عند اهل المنقول شكل بل يطالبه ما ذكره  
 الزمخشري في المفصل حيث عرف الكلمة بما سبب اني بيانه من الشايع  
 ثم قسمها الى الاسم والفعل كحرف ثم قال ومن اصناف الاسماء العلم  
 ثم قسمه الى مفرد ومركب ومنقول ومركب فالفرد نحو زيد وعمر والمركب  
 والمركب اما جملة او غير جملة اسمان جعلنا اسما واحدا نحو معدى كرب  
 وبلعك او مضاف ومضاف اليه كعبه المناف وامر القيس  
 والكنى فان قلت لعل تعريف الشايع مبني على ما ذهب اليه الشيخ  
 ابن سينا من ان الدلالة تابعة للارادة قلت سبطل هذا المذهب  
 حيث يقول وابن الدلالة من الارادة **قوله** وفيه انه يوافق الان عموم  
 الفعل وشبهه اذا قيد بصفة يتفاد منه على حقيقة التركيب ان ذلك  
 المقيد منصف بتلك الصفة قبل زمان العامل من الفعل وشبهه  
 واذا قيد بالكال يتفاد منه انه منصف في زمان العامل لا قبله وبعد  
 فالفهم من قولنا رأت زيدا الركب ركوبه قبل الرؤية ومن قولنا  
 رأيت زيدا ركوبه حال الرؤية ولذا حكم هذا الارام هنا واحتج  
 الى التجوز واحتج الى تصحيح الحالية فيما بعد بالمقارنة الزمانية وانما عتبه  
 عن دلالة الكلام بالارام اما الصنف المدلول المفاد لا الصنف



الدلالة والافادة وهذا كما يطلق المتوهم على مجازم بالقول الضعيف  
او الباطل واما كضعف الافادة بناء على ان ظهور تقدم الوضع على الـ  
فرد صارف الى خلافه وانت خبير بان مثل هذا الارباع موجود في  
قوله لمعنى ايضا لانه في حكم ان يقال وضع الامر مندرج تحت مفهوم  
المعنى ولا يتحقق ان انتاجه تحت المعنى انما هو بعد الوضع لا قبله واجبا  
عنه الفاضل بانه في صدره تنزيف جعل الامر صفة للمعنى بوجوب  
ليتنا في ان يقطع عن المعنى ويجعل صفة للفظ بناء على ان مثل  
هذا الارباع غير موجود في قولنا الكلمة لفظ مفرد **قوله** انما هو بعد  
الوضع لانها عارضان له بالقياس الى لفظه للموضع له حيث اعتبر فيه  
ولانه خبر لفظه على حرة وعدم دلالة بالوضع فلهذا لم يتصور في المعنى  
لموضع له لفظ اصلا كما لا يتصور ان في الالفاظ المهمة **قوله** ومن السهل  
وحرف يتحمل ان يكون الضمير راجعا الى الكلمة المعروفة بالتعريف النحوي  
اي حقيقة الكلمة من حيث هي مع قطع النظر عن تحققها في ضمن  
افرادها في يصير معنى قوله اسم وفعل وحرف انما هي زيادة في دلالتها  
الاسم وبزيادة في دلالتها الفعل وبزيادة في دلالتها ما به اكثر وهذا  
هو الظاهر من الضمير الراجع الى ما به الكلمة المعروفة وهو المطابق لما هو التحقيق  
من ان المراد من القسم هو المفهوم والمماثلة للافراد ولا اعرف تقسيم  
بضم قيد متباينة او متجانسة الى المقسمات فلهذا لم يتصور ان يكون  
راجع الى الكلمة باعتبار تحققها في ضمن الافراد كما هو المطابق لما قيل المراد من  
المقسم هو الافراد وح يصير معنى قوله اسم وفعل وحرف ان افراد الكلمة  
يصدق عليها الاسم ويصدق عليها الفعل ويصدق عليها الحرف ولما انتع صدق  
الواحد منها على ما صدق عليه الاخر فحين ان الحمل التصوري في كل منها  
على طريقة الحمل في القضية المهمة وان الفرد المحكوم عليه باحدها غير المحكوم  
الفرد المحكوم عليه بالآخر فعلى كلا الاحتمالين للمذكورين لزم انقسام  
الكلمة الى هذه الثلاثة انقسام الكل الى جزئياته ولهذا قال اي تقسيمه  
الى

الامثلة الى انه كناية عن الانقسام ويحتمل ان يرجع الضمير الى الكلمة باعتبار  
تحققها في ضمن جميع الافراد ولكن بمعنى كل فرد للملازمة اجتمع الارباع  
الثلاثة في كل فرد فانه بطر بل بمعنى الكل المجموع في يصير معنى قوله اسم وفعل  
وحرف ان مجموع تلك الافراد يصدق عليها مجموع هذه الارباع الثلاثة  
وح يجب ملاحظة عطف بعض الارباع على بعض مثل ملازمة  
الربط والحمل ويكون التقسيم الكل الى جزائه وكلامنا انما يتحمل لكل  
وان كان الاول اظهر من الاخيرين ثم الثاني من الثالث **قوله** انما  
من صفات الح اقول قد استشكل امثاله واحتجوا الى تكلفات مستغنى  
عنها لان الكلام في امثاله على حذف الجازم من ان كما هو القياس  
اي لا زلنا اما بان ندل اي ملازمة بان ندل على معنى كل فلا يتحمل  
**قوله** والمراد يكون المعنى الح اراد بهذا المعنى من قوله معنى في نفسها  
اما بالتجاوز في الظرفية بناء على ان ظرفية الدال للمدلول جارية واما  
بطريق التشبيه اليقيني اي معنى كانه في نفسها حيث لا ينفك المظهر  
عن ظرفه **قوله** من غير حاجة اي بلا حجة على ان يكون غير معنى لا ينفع كما  
في قوله تعالى غير المغضوب عليهم وكلمة من بمعنى ابا والمروءة فيفسر  
الدلالة بنفسها وصرفها عن ظاهرها لتماثلها بالاسماء والافعال المشبهة  
بين معينين او كناية معين جارية لان الظاهر من دلالة الكلمة بنفسها  
على معنى ان لا يحتاج في الدلالة عليه على امر خارج اصلا فيخرج هذه الالفاظ  
المشبهة لا احتياجها في الدلالة على معانيها المعينة الى حقائق معينة  
ولما استتبع عدم احتياجها الى انضمام كلمة اخرى لم يخرج فان العيان في  
هذا المثال وان قلت على معنى بواسطة انضمام الجريان اليها الارشاد  
لا يحتاج اليه في الدلالة لانها قد نزل عليه بواسطة قرينة خالية وكذا  
الكلام في دلالة المضاع على خصوصية الحال وخصوصية الاستقبال  
الذي قد يعللها بانضمام السين او سوف بخلاف الحروف فانها تحتاج  
في الدلالة على معانيها الى انضمام كلمة اخرى دائما وفي جميع الافراد ولا يمكن



والاثر عليها بقراين الاحوال كما ستعرف **قوله** حيث يقعان عمد في  
 الكلام **قوله** ان يقول حيث لا يدل على معنى في نفسه بخلافهما  
 نعم ان ما ذكره او فقه بما ذكره في تسمية الاسم **قوله** وهو ما يدل على معنى  
 في نفسه انما هو الاول به مع انه ظاهر لغير ما يشبه اليه من اجاء ضمه  
 يقتضون الى المعنى المذكور في ضمن الاول ولا يلزم اخلاء استحقاق الضمة  
 الرجوع الى المبتدأ لان الرجوع ضمير صفة **قوله** في الفهم عن ما يستحق بالاقتران  
 او في المفهومية عن ما قبل الفهم بقوله عن لان الفرض مفهومية  
 المعنى عن الكلمة مطلقا ليصح كون اقتران المعنى **قوله** الاثر  
 من صفات الكلمة لان اقتران المعنى ان كان صفة الفقه لكن اقترانه  
 في المفهومية عن الكلمة صفة الكلمة وهذا كما اقلت  
 زيد ضربت كلامكم عنده فان الضرب  
 وان كان صفة للمتكلم  
 الا انه ضرب به عند  
 زيد صفة  
 زيد  
 تمت  
 الرسالة



7697

بعون اللدني  
 على يد الفقيه الى عهد ربه الغرير  
 احمد ابن محمد الشيرازي بكيستره زاده  
 عمر اللدني له السرايا وجميع المؤلفين  
 المكتبة في بلدة اوود **قوله** في  
 سنة سنة وستين  
 وبها دين  
 والف

Sign